

التدويل والتفاوض في وثيقتي بيان أول نوفمبر
1954 وأرضية مؤتمر الصومام 1956

د. عبد القادر كرليل
قسم التاريخ - جامعة الجزائر 2

سنعمل جاهدين من خلال هذه الدراسة على إظهار كل من عامل التدويل والتفاوض اللذين دعت إليهما جبهة التحرير الوطني بالاستناد إلى ما جاء في نصوص بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق مؤتمر الصومام 1956، باعتبار أن هذين الوثيقتين انطلقت منهما دبلوماسية جبهة التحرير الوطني في نشاطها الميداني على الساحة الدولية، إذ جعل بيان أول نوفمبر من موضوع التدويل في مقدمة الأهداف الخارجية الواجب تحقيقها نظرا لما له من انعكاسات إيجابية على العمل الثوري في الداخل، وما له أيضا من دور في دعم القضية الجزائرية ماديا ومعنويا للتعريف بحقيقة ما يجري من عمل مسلح في الجزائر متوقعا من وراء ذلك كسب الرأي العام العالمي للوقوف إلى جانب الثوار الجزائريين والضغط على السياسة الفرنسيين للعدول عن السياسة الاستعمارية المنتهجة على حساب الشعب الجزائري. وبالموازاة مع التدويل خاطب بيان أول نوفمبر 1954 السلطات الفرنسية، يعرض عليها اقتراحات للمناقشة والتفاوض، كما خاطب أيضا هيئة الأمم المتحدة داعيا إياها إلى تحمل مسؤولياتها كاملة إزاء القضية الجزائرية وذلك بالاعتراف بها كقضية تحررية وفق ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة باعتبار أن جبهة التحرير الوطني التي تقود هذه الحركة التحررية

تجاهد من أجل تقرير مصير الشعب الجزائري والفصل في مسألة الوجود الفرنسي في الجزائر على أساس أنه استعمار يجب انتزاعه من الجذور وإلى الأبد.

أما بالنسبة لأرضية مؤتمر الصومام 1956، التي جاءت في ظروف غير تلك التي عرفها بيان أول نوفمبر 1954، فجاءت لتؤكد وفاءها للخطة الذي رسمته وثيقة بيان أول نوفمبر، إذ جعلت هي الأخرى من موضوع التدويل من بين أولويات الأهداف الخارجية للثورة التي ألحت على ضرورة تفعيل النشاط الدبلوماسي أكثر من ذي قبل ليتولى مهمة التدويل وذلك عن طريق تقديم صورة حقيقية عن أوضاع الكفاح المسلح الجارية وقائعه في الداخل للرأي العام العالمي وتحميله مسؤولية تبني هذا العمل المشروع المستمد من حقائق تاريخية ومعاناة عاشها الشعب الجزائري طوال الحقبة الاستعمارية في جو يميزه التمييز العنصري واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، لذلك تدعو أرضية مؤتمر الصومام المجتمع الدولي إلى احتضان الثورة الجزائرية وذلك بفتح الأبواب في وجه الوفود الجزائرية ومساندتها في تحركاتها ومطالبها في المحافل الدولية.

وفي شق المفاوضات ربطت وثيقة مؤتمر الصومام مسألة وقف القتال بنجاح المفاوضات بين الطرفين المتنازعين والتي ينبغي أن لا تخرج نقاشاتها عن المواضيع التي تعتبرها جبهة التحرير الوطني

من المواضيع الجوهرية، بل من بين المبادئ الأساسية التي انطلقت من أجلها الثورة التحريرية، هي وحدة التراب الوطني بما فيه الصحراء الجزائرية، وعلى أن تعترف فرنسا بالأمة الجزائرية واستقلالها التام، وكذا إطلاق سراح المعتقلين من أجل نشاطهم الوطني قبل وبعد نوفمبر 1954، ودون سوى هذا لن تقبل جبهة التحرير الوطني وضع السلاح وإنهاء العمل المسلح في الجزائر.

تدويل القضية الجزائرية من خلال وثيقة بيان أول نوفمبر 1954:

إن القارئ لبيان أول نوفمبر 1954 والمتمعن لمعانيه الدالة يتبين له بأن معلمي الثورة التحريرية ومخططيها الأوائل لم يغفلوا لحظة واحدة موضوع التدويل نظرا لما له من دور في نجاح العمل الثوري، إذ كانوا على يقين بأن نجاح الكفاح المسلح في الداخل مرهون بنجاح العمل الدبلوماسي في الخارج لما سيقدمه من دعم مادي ومعنوي للتعريف بحقيقة العمل المسلح الذي اختاره الشعب الجزائري، مع إحباط كل المزاعم التي تقوم بها الدعاية الاستعمارية، ولذا حرص قادة الثورة منذ البداية على أن تكون الثورة واضحة الأهداف والمطالب لدى الشعب الجزائري، "الأهداف الداخلية"⁽¹⁾ والرأي العام العالمي، "الأهداف الخارجية"⁽²⁾، هذا ما دفع جبهة التحرير الوطني إلى اتخاذ سياسة خارجية لن تكون بمعزل عن السياسة الداخلية المبنية

على التصعيد العسكري والتعبئة الجماهيرية للقضاء من جهة على العزلة التي فرضتها فرنسا على الشعب الجزائري طوال فترة الاحتلال المقدره بقرن وربع قرن، ولسد جميع المنافذ الممكنة التي قد تستغلها السلطات الاستعمارية الفرنسية في تجميع وتكليف القضية لصالحها بأحقيتها في الدفاع الشرعي أو الامتناع عن الاستجابة لمطالب جبهة التحرير الوطني، وذلك بالعمل على تشويه وتصوير أهداف الثورة للرأي العام العالمي بأنها تخالف الواقع والحقيقة من جهة أخرى.

بعد أن ظلت فرنسا خلال هذه الفترة تزرع فكرة "الجزائر أرض فرنسية" في نفوس الجميع وفرضتها تقريبا على كل الألسنة والأقلام في أنحاء المعمورة، ولم ينج من ذلك لا المسلمين ولا الدول العربية الشقيقة في المشرق التي كان بعضها يتقاسم هذا الشعور بأنّ "الجزائر أرض فرنسية"، ولا الجيران الذين كانت مواقف أحزابهم الوطنية تتستر وراء النصائح التي تقدمها للجزائريين، تدعوهم إلى التريث تهربا من العمل الوحدوي التضامني والمشارك الذي يسهل من مهمة استقلال الجزائر، بدعوة أن القضية الجزائرية معقدة ولا يمكن التورط فيها، بما في ذلك بعض الجزائريين أنفسهم كانوا يعتبرون بأن الجزائر لا يمكن أن تعيش بمعزل عن فرنسا⁽³⁾، وحينئذ ليس من حق الجزائريين أن يطالبوا بالانفصال عن فرنسا الوطن الأم، وأن

القضية الجزائرية، هي قضية داخلية تخص فرنسا وحدها، وكل دولة أو منظمة دولية تشغل بالها بهذه القضية، يعني ذلك المساس بالشؤون الداخلية لفرنسا، وهذا ما تنهى عنه المواثيق وأعراف المنظمات والهيئات الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية الفقرة السابعة⁽⁴⁾.

ومن ثم فإن عزم جبهة التحرير الوطني في طرح القضية الجزائرية على الصعيد الدولي بمجرد إعلان الثورة التحريرية لم يكن وليد الصدفة، وإنما بسبب الوضع الذي فرضته فرنسا على باقي دول العالم وهو الاعتقاد بأن "الجزائر أرض فرنسية"، فعزم الجبهة يمكن استنباطه من خلال أول وثيقة رسمية أعدت قبيل اندلاع الثورة التحريرية، حيث تعد مرجعية العمل الثوري في الجزائر المعروفة باسم "بيان أول نوفمبر".

بالرجوع إلى وثيقة بيان أول نوفمبر 1954 التي أعدت لكي تكون دليلاً تسيير عليه الثورة التحريرية، التي شرع في تنفيذها منذ الدقائق الأولى من انطلاق العمل الثوري، يتبين بأن معلني الثورة الذين اختاروا العمل المسلح لاجتثاث جذور الاستعمار من أرض الجزائر، قد أسندوا مهمة التدويل إلى الجهاز الدبلوماسي الجزائري الذي تولاه في بداية الأمر الوفد الخارجي للثورة⁽⁵⁾، ثم

لجنة التنسيق والتنفيذ⁽⁶⁾، ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽⁷⁾.

ومن أجل حل الأزمة سياسيا، يرى البيان بأنه لا مفر من المرور عبر مسلك تدويل القضية الجزائرية التي جعلها من أولويات دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، بل في مقدمة الأهداف الخارجية الواردة في وثيقة البيان⁽⁸⁾، لكنه يدرك في ذات الوقت أنها مهمة صعبة جدا لثقل حجمها باعتبار أن فرنسا ما زالت متمسكة بفكرتها، بأنّ الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي الذي يمتد من دانكارك إلى تمرناست⁽⁹⁾، وليست مستعمرة مثل باقي مستعمرات الإمبراطورية الفرنسية، هذه الفكرة التي ستدعمها بأسانيد قانونية بقراءتها الخاصة للقانون الدولي، وذلك بتأويلها الغريب لبعض مواد ميثاق الأمم المتحدة⁽¹⁰⁾، أمر تراه جبهة التحرير الوطني يكمن حله بالاحتكام منذ البداية إلى الرأي العام العالمي "لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله"⁽¹¹⁾. وهو الأمر الذي يتحقق بالاستناد إلى "مساندة كل حلفائنا الطبيعيين"⁽¹²⁾. وفي طليعتهم الدول العربية التي ما لبثت أن زالت عنها غشاوة الدعاية الاستعمارية لتتحمل على عاتقها مهمة حشد دول العالم المحبة للسلام والحرية لدعم الثورة في مواجهة الجيش الاستعماري الفرنسي وكل من يقف وراءه، طالما أن مثل هذا العمل لا يتنافى

ونصوص ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على تقديم يد المساعدة للشعوب المستعمرة في حركاتها التحررية العادلة⁽¹³⁾.

وما إن انطلقت الحرب حتى شرعت جبهة التحرير الوطني في تطبيق سياستها الخارجية الموازية مع سياستها الداخلية نظرا للعلاقة الجدلية القائمة بينهما، سعيا من وراء ذلك في تحقيق الأهداف الخارجية المسطرة في وثيقة بيان أول نوفمبر، وفي مقدمتها التعريف بالقضية الجزائرية على الساحة الدولية، فهي مهمة تولتها وفود جزائرية تلقت كل الدعم والمساندة من قبل ممثلي دول المجموعة الأفرو-آسيوية، وكذا الدول العربية لشرح حقيقة ما يجري من أحداث دموية في الجزائر على مستوى المحافل الدولية، مع العمل على إسقاط الحجج القانونية المزعومة التي يختفي وراءها الاستعمار الفرنسي لتبرير أعماله الشنيعة في الجزائر، وتعزيز موقفه الدولي⁽¹⁴⁾. ولعل بداية تفعيل القضية الجزائرية على الساحة الدولية تعود إلى الطلب الذي تقدم به مندوب المملكة العربية السعودية بتاريخ 5 جانفي 1955 في شكل مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة يلفت فيها انتباه هذه الأخيرة إلى الحالة الخطيرة التي يعيشها الشعب الجزائري وذكر بأنها تهدد الأمن والسلم العالميين، إلا أن هذه المذكرة لم تجد أذانا صاغية لدى الهيئة الدولية التي غضت النظر، تاركة المجال

لفرنسا معتقدة بأن هذه الأخيرة ستواصل سيرها على نفس النهج الذي اتخذته مع القضيتين التونسية والمغربية عندما عازمت على حلها عن طريق التراضي⁽¹⁵⁾.

إدراكا لمدى أهمية تدويل القضية الجزائرية في إنجاز العمل العسكري الذي تقوده جبهة التحرير الوطني، وتجسيديا للهدف الخارجي الأول في وثيقة بيان أول نوفمبر 1954، شرع قادة الثورة الأوائل الذين تولوا حمل لواء مسؤولية السياسة الخارجية للثورة التحريرية في اغتنام الفرص على مستوى المسرح الدولي لطرح القضية الجزائرية، وكانت البداية بتشكيل وفد⁽¹⁶⁾ يمثل جبهة التحرير الوطني ليشارك في أشغال مؤتمر باندونغ المنعقد بين أيام 18 و 26 أبريل 1955، الذي نظم تحت لواء المجموعة الإفريقية الآسيوية، حيث شارك فيه الوفد الجزائري بصفة ملاحظ من أجل إقناع الدول الإفريقية والآسيوية لتبني القضية الجزائرية وإخراجها من دائرة المحيط الفرنسي، والعمل على ربطها بقضيتي الشعبين الشقيقين تونس والمغرب الأقصى على مستوى هيئة الأمم المتحدة⁽¹⁷⁾.

وعلى الرغم من أن القضية الجزائرية لم تسجل في جدول أعمال مؤتمر باندونغ، إلا أن قبول مشاركة وفد جبهة التحرير الوطني في أول حضور له في الميدان الدولي⁽¹⁸⁾، ضمن وفد مشترك يضم البلدان المغاربية الثلاثة⁽¹⁹⁾، إلى جانب الوفود

الأخرى المشاركة في المؤتمر، يعد انتصارا كبيرا للسياسة الخارجية التي عازمت الجبهة على تجسيدها في أرض الواقع في الوقت الذي كانت فيه الجبهة ضعيفة وصيتها محدود⁽²⁰⁾.

هذا فضلا عن النتائج التي توصل إليها المؤتمر، والتي يمكن اعتبارها جد إيجابية بالنسبة للقضية الجزائرية، لكون خروج المؤتمر في نهاية أشغاله بلائحة يعترف فيها بشرعية الكفاح الذي تخوضه شعوب المغرب العربي دون استثناء، جاء فيها على الخصوص، "إن مؤتمر الدول الإفريقية الآسيوية يؤيد حقوق الجزائر والمغرب الأقصى وتونس في تقرير مصيرها بنفسها ونيل استقلالها"⁽²¹⁾.

بهذا تكون السياسة الخارجية الفتية التي اعتمدها جبهة التحرير الوطني قد حققت في مؤتمر باندونغ منعطفًا تاريخيًا هامًا، لكون الجبهة قد حققت ما كانت تنتظره من هذا المؤتمر، وهو تجاوب الدول المشاركة⁽²²⁾، مع نداء الثورة التحريرية بوقوفها إلى جانب الشعب الجزائري في محنته ضد الاستعمار الفرنسي وتقديم يد العون والمساعدة له في حصد المزيد من التأييد الدولي، وخاصة شعوب البلدان التي استقلت حديثًا من السيطرة الاستعمارية⁽²³⁾.

ولا يعني هذا أن جبهة التحرير الوطني قد حققت منذ أول مشاركة لها على الساحة الدولية كل أهدافها الخارجية بمجرد أن أصدر المؤتمر لائحة تؤيد الكفاح الثوري الذي تقوده جبهة التحرير الوطني في الجزائر، وإنما كان ذلك بداية لمشوار طويل بعيد المدى والمنال يتطلب الكثير من العمل الدؤوب دون انقطاع، والجهود المتواصلة لشرح أهدافها لكل دول العالم بغية كسب تيار شعبي لدى الرأي العام الدولي يؤمن بأهداف جبهة التحرير الوطني ويدافع عنها في المحافل الدولية، وخاصة كتلة دول العالم الثالث التي عانت كثيرا من ويلات الاستعمار الأوروبي⁽²⁴⁾.

إن نجاح ممثلي جبهة التحرير الوطني في أول مشاركة لهم على الساحة الدولية بياندونغ سنة 1955، كان بمثابة حافز قوي شجع القائمين على الثورة للمضي قدما في سبيل تحقيق الأهداف الخارجية الواجبة إن أريد حقا النجاح للثورة التي أعلنها الشعب الجزائري ضد الوجود الاستعماري في بلاده، ولتحقيق هذا الهدف النبيل والضروري في الوقت نفسه لإنجاح العمل الثوري في الجزائر، تضافرت جهود ممثلي جبهة التحرير الوطني مستغلين دعم هذه الحركة التضامنية في المجموعة الإفريقية الآسيوية المناهضة للاستعمار. انتهزت الجزائر فرصة انعقاد الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دورتها العاشرة سنة

1955 ، وتقدمت بمذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تطلب فيها ضرورة إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لهذه الدورة⁽²⁵⁾ .

وقد تضمنت هذه المذكرة الأسس الرئيسية لتدويل القضية الجزائرية طبقا للمادة 120 من النظام الداخلي للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تنص على أن: "كل قضية تعرض على التسجيل في جدول الأعمال يجب أن تكون مصحوبة بمذكرة إيضاحية وفي حدود الإمكان بوثائق رئيسية أو مشروع قرار"⁽²⁶⁾ .

بعد تسجيل القضية الجزائرية ثم سحبها من جدول أعمال الجمعية العامة للدورة العاشرة المنعقدة في سبتمبر 1955 ، يعد ثاني انتصار تحققه جبهة التحرير الوطني في إطار تدويل القضية الجزائرية بعد مشاركة وفد يمثلها في مؤتمر باندونغ، فهي ثانية خطوة إيجابية في طريق تحطيم العزلة التي فرضتها فرنسا على الشعب الجزائري طوال قرن وربع قرن من الاستعمار المطلق، ومن ثم انطلقت موجة تضامن من الحركات التحررية الإفريقية الآسيوية مع الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا كلما سنحت لها الفرصة بذلك.

تدويل القضية الجزائرية من خلال وثيقة أرضية مؤتمر الصومام :1956

إن مرور ما يقارب سنتين من عمر الكفاح المسلح الذي يخوضه جيش التحرير الوطني باسم الشعب الجزائري برمته ضد الوجود الاستعماري الفرنسي، مسجلا أروع الانتصارات في ميدان القتال، أثبت للعالم بأنه جيش يتكون حقا من مقاتلين لهم القدرة على الإطاحة بفرنسا مهما طال عمر هذه الحرب، ولذا أصبح الشغل الشاغل لجبهة التحرير الوطني التي تحرك دواليب هذه الحرب عسكريا ودبلوماسيا، إخراج القضية الجزائرية من النطاق الفرنسي والتخلص من أسطورة "الجزائر الفرنسية"، ولتحقيق ذلك كان من الواجب تقديم صورة عن حقيقة أوضاع الحرب في الجزائر للرأي العام الدولي الذي يجب استغلاله وعدم التفريط فيه، ليكون قاعدة للنشاط الدبلوماسي الجزائري خلال تحركات الوفود الجزائرية في العديد من عواصم العالم، وضرورة حمل مجموعة باندونغ على استعمال الضغط السياسي على فرنسا والسعي لتأييد الشعوب العربية ودول أمريكا اللاتينية، واعتماد مكتب دائم في الأمم المتحدة⁽²⁷⁾.

إن اهتمام قادة الثورة في مؤتمر الصومام بالدعم العالمي يدل على أن هؤلاء قد أدركوا مدى أهمية العمل الدبلوماسي في إنجاح الثورة عسكريا، لتعمل جاهدة من خلال ذلك على نشر حقيقة ما يجري من حرب ضد الاستعمار الفرنسي المفروض على الجزائر قرابة قرن ونصف قرن من الزمن على أوسع نطاق لكي تكون الإنسانية على بينة بما يجري فوق التراب الجزائري، من بطش استعماري في حق شعب أعزل يريد تحرير نفسه من عبودية المستعمر الذي استولى على بلاده وحرمه من خيراتها، وذلك بفضح السياسة الفرنسية التي تدعي زورا بأنها أم الحرية، والأخوة، والمساواة، ثم وضعها أمام الرأي العام العالمي بما ترتكبه من مجازر في حق شعب قدم لها النفس والنفيس في حروب لا تعنيه لا من قريب ولا من بعيد، آملة من خلال ذلك كسب تعاطف البلدان الأوروبية المتطلعة للحرية والاستقلال وتعاطف المنظومة الاشتراكية التي تقف إلى جانب حركات التحرر الوطنية، وتعاطف جانب من الرأي العام في الأمريكيتين الشمالية واللاتينية⁽²⁸⁾.

فإذا كان الرأي العام العربي في سنة 1956 قد أصبح منحازا للثورة الجزائرية ولم يعد الأمر مشكلا في إقناعه للوقوف إلى جانب القضية الجزائرية، باعتباره حليفا طبيعيا، فإن الدول

الإفريقية والآسيوية، وكذا الدول الاشتراكية فهي تبدي استعدادها لتقديم يد المساعدة والتعاطف والتضامن مع الشعب الجزائري في حربه ضد الاستعمار وهذا لعدة اعتبارات، البعض منها جغرافية وتاريخية والبعض الآخر نتيجة قناعة في مساندة الشعوب التي تحمل لواء التحرر للتخلص من أغلال الاستعمار. هذا عكس الدول الغربية التي تتسم بموقف معاد للثورة الجزائرية باعتبارهم حلفاء طبيعيين لفرنسا، إلا أنّ بعض أحزابها ورجالها الديمقراطيين والتقدميين كانوا ينددون بجرائم الاستعمار، ولهذا الأمر نجد مؤتمر الصومام يلح على ضرورة بذل المزيد من الجهد في كسب الرأي العام العالمي، وذلك باستخدام اللغة التي يفهمها وتقنعه، وتدحض ادعاءات العدو⁽²⁹⁾.

لقد أدرك الجزائريون بأن نضالهم مشروع، وأنه سيتلقى دعما خارجيا لا محال إذا أحسنوا تبليغ الرسالة الثورية ما دام لديهم شعور يوحى بأنهم ليسوا وحدهم في ميدان القتال وأنه بجوارهم إخوانهم العرب والمسلمون في كل مكان، بما في ذلك الشعوب الحرة وأحرار فرنسا وعقلائها ومفكرها وأحرار العالم، الكل يشاركهم في قضية الحرية، وأن إصرار السلطات الاستعمارية على قمع الزحف الثوري الكاسح على كل بقعة من أرض الجزائر، لن يزيد منطقة المغرب العربي من أقصاها إلى أقصاها

إلا إصرارا على دعم الثورة، بغرض تحطيم آخر الحصون الاستعمارية في إفريقيا الشمالية وتحرير المنطقة من براثن البطش الاستعماري، بل الأكثر من هذا فإن نطاق الثورة الجزائرية كان صداه يتوسع في العالم إلى أن جمعت مساندة أطراف أخرى غير العربية من الدول الصديقة المحبة للسلام، والرأي العام الدولي، وبالإضافة إلى دور منظمة الأمم المتحدة في مساندة القضية الجزائرية، كل في حدوده ونطاقه مما أثقل كاهل السلطات الفرنسية الاستعمارية حتى أدركت بأن الحرب لا تجدي نفعاً، وجنحت للسلم والتفاوض مع صانعي الثورة بغرض إيجاد حل للمشكلة⁽³⁰⁾.

المفاوضات من خلال وثيقة بيان أول نوفمبر 1954:

بالتمعن جيدا في ما جاء من أفكار ومعان في مضمون وثيقة بيان أول نوفمبر 1954 يتبين للقارئ بأن الوثيقة قد طرحت إمكانية الحل السلمي للأزمة الجزائرية الفرنسية وحددت شروطها، ولم تكن تدعو أبدا للعنف أو الحرب أو إلى شيء من التحريض أو الانتقام من الأقلية الأوروبية التي تستعمر البلاد وتستغل خيرات الجزائر، بقدر ما تحمل الوثيقة معان مفعمة ببعد سلمي وإنساني فهي تدعو للسلم وحماية حقوق الإنسان دون تمييز في الجنسية أو العقيدة، جاعلة في ذلك الشرعية الدولية

مرجعية لها، إذ جاء فيها: "الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية من بينها قضيتنا"⁽³¹⁾، يفهم من خلال هذا الكلام الذي يخاطب فيه البيان المجتمع الدولي من خلال هيئة الأمم المتحدة، بأن جبهة التحرير الوطني حريصة على الحفاظ على السلم والأمن العالميين والالتزام بالمواثيق والأعراف الدولية، والدليل على ذلك هو حرصها في السير على نهج الخيار السياسي الذي سيكون أحد الأهداف الرئيسية الذي تتبناه دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، بغرض الوصول إلى بر الأمان من خلال إتاحة الفرصة للشعب الجزائري ليقرر مصيره بنفسه.

في أول الأمر عمل البيان على التذكير بالوسائل السلمية العديدة التي ظلت الحركة الوطنية متشبثة بها لكنها لم يكن لها مفعول في أوساط المجتمع الدولي ولم تكن القوى الاستعمارية عن غطرستها وتكرها لأدنى حقوق الشعب الجزائري، ولذا فإن البيان عمل بمبدأ عدم ترك المجال لأي لبس أو شبهة فيما تقرر جبهة التحرير الوطني القيام به من أجل استرجاع سيادة الشعب الجزائري، وهذا يؤكد من جديد بأن العمل المسلح الذي تدعو إليه الجبهة هو موجه "ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى"⁽³²⁾ الذي يستعبد الشعوب والأمم ويتنكر لأدنى حقوقها، ولذلك فإن لجوء معلمي الثورة إلى العمل المسلح يعد نتيجة حتمية للسياسة الاستعمارية التي تتهجها السلطات

الفرنسية في الجزائر ضاربة عرض الحائط، "لوسائل الكفاح السلمية"⁽³³⁾ للشعب الجزائري، وهو الموقف الاستعماري الذي أضحي فاقدًا لكل تأسيس سياسي أو تاريخي في ظل المعطيات الجديدة التي يعيشها العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

في منظور البيان فإن الاستقلال لن يأتي إلا بتصفية النظام الاستعماري، وتعزيزًا لهذا الموقف أكد البيان على أن جبهة التحرير الوطني ستعمل قصارى جهدها من أجل إرغام السلطات الاستعمارية للخضوع إلى الخيار السلمي المدعم سياسيًا، ولضمان نجاح ذلك اختار البيان تحريك القضية الجزائرية وطرحها على الرأي العام العالمي، وذلك بتحميله لهيئة الأمم المتحدة مسؤولياتها تجاه القضية، باعتبار هذه الأخيرة تعترف بنضال الحركات التحررية وتعتبره عملاً شرعياً من أجل التخلص من العبودية التي تفرضها السياسات الاستعمارية المنتهجة على الشعوب الضعيفة.

ولذلك فإن البيان يؤكد بأن لجوء الشعب الجزائري إلى الخيار الأسوأ وهو الكفاح المسلح الذي لا بديل له رغم ما ينجم عنه من خسائر بشرية ومادية فادحة، مع ذلك فإنه لم يكن غاية بقدر ما هو وسيلة لإجبار السلطات الاستعمارية للخضوع إلى منطق المفاوضات⁽³⁴⁾، على أساس الاستقلال الذي يكرس

"إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية"⁽³⁵⁾ من جهة، ولفت انتباه المجتمع الدولي لتبنيه القضية الجزائرية بعد اعترافه بحقيقة الصراع ومشروعية مطالب الشعب الجزائري التي تضمنها نص البيان من جهة أخرى، وذلك من خلال حثه على "العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله"⁽³⁶⁾. كما يتبين من خلال نص بيان أول نوفمبر 1954 أنّ الدعوة إلى السلم ليست عملا استتاجيا أو فكرة يمكن التوصل إليها من خلال استقراء مضمون النص، وإنما ذلك حقيقة معبر عنها لفظا، ومما ورد في نص البيان بشأن النهج السلمي ما يلي: "تحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدًا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعدنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة..."⁽³⁷⁾، إذن فإن البيان واضح وصريح في مسألة الدعوة إلى السلم، حيث يدعو إلى تفادي العنف وإراقة الدماء وكل ما ينجم من جراء هذا العمل من خسائر في الأرواح والخيرات والآثار النفسية، وتفاديا لكل هذا يدعو إلى احترام أدنى حقوق الإنسان ألا وهي الحق في العيش والسلم والاستقرار"⁽³⁸⁾.

تجنبنا لما قد يترتب من خسائر بشرية ومادية، وتحقيقا لمبدأ الحق في العيش، جنح صائغو البيان إلى السلم بتقديم مقترحات

للطرف الفرنسي داعين إياه للجلوس إلى طاولة المفاوضات لحل النزاع بطرق سلمية وفقا لما تنص عليه المواثيق والأعراف الدولية فيما يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، واشترط البيان في ذات الوقت على السلطات الفرنسية إن أرادت فعلا النجاح لهذه المفاوضات أن تلتزم ببعض الثوابت منها:

- أن يكون التفاوض مع جبهة التحرير الوطني باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري.
- أن تكون المفاوضات على أساس اعتراف فرنسا بالسيادة الجزائرية والوحدة الترابية.
- تخلي السلطات الفرنسية عن طروحاتها بشأن منطلق "الجزائر أرض فرنسية".
- توقف فرنسا عن توجيه ضرباتها العسكرية للمقاتلين الجزائريين.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين الموجودين في السجون الفرنسية.

إذا كان بيان أول نوفمبر 1954 قد أعلن عن استعداد محريه إلى تجسيد مبدأ السلم على أرض الواقع قولاً وعملاً، فإن السلطات الفرنسية قد ردّت ذلك بالرفض القطعي، بل أعلنت رسمياً بأنها سترد على ذلك بكل ما أتيت من قوة عسكرية،

وإلا فما هو مدلول التصريحات التي أدلى بها مسؤولون فرنسيون في أعلى هرم السلطة، منهم فرانسوا ميران الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في حكومة مانديس فرانس عندما صرح يوم 7 نوفمبر 1954 قائلاً: "إن الجزائر هي فرنسا ... المفاوضات الوحيدة هي الحرب"⁽³⁹⁾. وخليفته بورجيس مونوري في حكومة إدغار فور الموالية الذي صرح هو الآخر يوم 26 ماي 1955 قائلاً: "لا يوجد ولا يمكن أن يوجد مفاوضون لا داخل الجزائر ولا خارجها"⁽⁴⁰⁾.

وبذلك تكون فرنسا قد قابلت دعوة السلم منذ البداية باستعمالها القوة والعنف، ومراهناتها على فض النزاع بطرق عسكرية بدل الطرق السلمية، إذ اعتمدت من أجل ذلك على أساليب التنكيل والتعذيب في حق الجزائريين دون تمييز بين المقاتل والمدني وبين المسن والصغير مرتكبة مجازر تقشعر لها الأبدان والنفوس.

إن الأحداث اللاحقة للفترة التي صدر فيها بيان أول نوفمبر 1954، تؤكد بأن الخاسر الأكبر والوحيد في القضية الجزائرية هو السلطات الفرنسية التي اختارت وراهنّت على الحل العسكري بدل الخيار السلمي، في حين أن المستفيد الأكبر فيها هو جبهة التحرير الوطني التي اختارت منذ البداية مبدأ التفاوض عوض العنف للوصول إلى حل سلمي لحسم النزاع، وهو

الخيار الذي تدعو إليه المواثيق وأعراف الهيئات الدولية بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، بدليل أن المجتمع الدولي ما فتئ ينجاز باستمرار إلى القضية الجزائرية في المحافل الدولية، إلى أن أصبحت فرنسا نفسها تشعر بنوع من العزلة المفروضة عليها من قبل مناصري السلم وحاملي الأفكار التحررية في العالم، وهكذا كان النصر في النهاية للشعب الجزائري على أعتى دولة استعمارية في العالم حيث جعل من العمل المسلح نتيجة حتمية لا بديل عنها ومن المفاوضات وسيلة ضرورية لتحرير أرض الشعب الجزائري الذي استعبدته فرنسا طيلة قرن ونصف قرن من الزمن.

المفاوضات من خلال وثيقة أرضية مؤتمر الصومام 1956:

لقد اشترطت جبهة التحرير الوطني لدخولها في المفاوضات من أجل السلم مع الطرف الفرنسي وفقا لأرضية مؤتمر الصومام 1956، أن يكون ذلك بعد أن يتم إيقاف القتال، وعلى أن يكون التفاوض مع جبهة التحرير الوطني دون سواها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري الثائر في وجه الاستعمار من أجل الحرية والاستقلال، ويكون هذا في كل القضايا المتعلقة بتمثيل الشعب مثل تشكيل حكومة أو إجراء انتخابات أو غير ذلك، على أن تجرى هذه المفاوضات على قاعدة

الاستقلال الكامل، دون نقصان، بما في ذلك السياسة الخارجية والدفاع الوطني.

وعلى أن تشمل هذه المفاوضات الميادين التالية:

- وحدة التراب الجزائري بما في ذلك الصحراء، مع الاحتفاظ بالحدود البرية القائمة دون تغيير.

- الأقلية الأوروبية التي يجب عليها أن تختار بين "الجنسية الجزائرية أو الأجنبية"، فلا مجال للجنسية المزدوجة والامتيازات.

- مسألة تحويل الشؤون الإدارية وممتلكات الدولة الفرنسية والأوروبيين في الجزائر إلى الدولة الجزائرية الجديدة.

- نوع المساعدات والتعاون اللذين تقدمهما فرنسا للجزائر في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنقدية وغيرها.

أما بالنسبة لوقف القتال فإنه لا يمكن الحديث عنه إلا بعد أن ترضى السلطات الفرنسية بجملة من الشروط، البعض منها سياسية والبعض الأخرى عسكرية.

بالنسبة للشروط السياسية تتمثل فيما يلي:

- الاعتراف بوحدة الأمة الجزائرية.

- الاعتراف باستقلال الجزائر التام، بما في ذلك الخارجية والدفاع الوطني.

- إطلاق سراح جميع المعتقلين الجزائريين والموقوفين والمنفيين من أجل نشاطهم الوطني قبل وبعد أول نوفمبر سنة 1954.

- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بصفتها الممثل الوحيد للشعب الجزائري في إجراء المفاوضات مع السلطات الفرنسية حول مسألة الاستقلال وإيقاف القتال.

وفي حالة استجابة السلطات الفرنسية لكافة هذه الشروط السياسية، فإن جبهة التحرير الوطني ستكون مسؤولة عن ضمان وقف القتال باسم الشعب الجزائري.

أما بالنسبة للشروط العسكرية، فقد أجل النظر فيها إلى وقت لاحق، مكثفية أرضية مؤتمر الصومام بعبارة "تبين فيما بعد"⁽⁴¹⁾، وهذا أمر منطقي باعتبار أن إستراتيجية الجبهة في التفاوض تفضل البدء بالتفاوض حول المسائل السياسية، كأول خطوة نحو السلم، وفي حالة إيجاد قواسم مشتركة بينها وبين السلطات الفرنسية، يطرح الملف الثاني على طاولة المفاوضات والذي يخص هذه المرة المسائل العسكرية، باعتبار أن جبهة التحرير الوطني تهدف من وراء ذلك إلى تجنب وقوعها في الفخ الذي قد ينصبه القائمون على تسيير شؤون فرنسا السياسيون منهم والعسكريون، لأنه إذا ما توقف القتال منذ البداية وفشلت أطراف النزاع في الوصول إلى حل يرضي الجميع، فإن جبهة التحرير الوطني ستجد نفسها بدون شك في مأزق فقد يصعب عليها استئناف القتال من جديد.

ولكي تبرهن الجبهة على نيتها الصادقة في المفاوضات، بادرت في شهر سبتمبر 1956 بالإعلان عن استعدادها للتفاوض من أجل إيقاف القتال وإيجاد حل سلمي للمسألة.

مساندة لموقف جبهة التحرير الوطني في التفاوض مع السلطات الفرنسية تعالت عدة أصوات في الداخل تطالب الطرف الفرنسي بالدخول في المفاوضات مع الجزائريين، من بينها:

الاتحاد العام للتجار الجزائريين الذي تأسس خلال يومي 13 و 14 سبتمبر 1956، ومما جاء في بيانه التأسيسي، طلب السلطات الفرنسية بالشروع في التفاوض مع جبهة التحرير الوطني بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، وعبد الرحمن فارس، رئيس المجلس الجزائري السابق، الذي دعا هو الآخر السلطات الفرنسية للدخول في التفاوض مع جبهة التحرير الوطني بغرض إيجاد حل للحرب القائمة بين الطرفين والتي تخلف المئات من القتلى يوميا.

كما أشارت أرضية مؤتمر الصومام أيضا في هذا المجال إلى أن جبهة التحرير الوطني ستعمل تعزيز أواصر التضامن مع شعوب المغرب العربي، وتعرب عن استعدادها لتأسيس اتحاد يجمع دول شمال إفريقيا، وكذا تقبلها لأية مبادرة في هذا الاتجاه تأتي من الجارتين الشقيقتين تونس والمغرب الأقصى.

لم يمض وقت طويل عن نداء الجبهة الذي ورد في أرضية مؤتمر الصومام 1956 حتى دعا الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في شهر أكتوبر 1956 دول المغرب العربي إلى لمّ الشمل فيما بينها في إطار تنظيمي على شاكلة الفيدرالية التي تكون بمثابة منبر تتدارس فيه القضايا المشتركة والخروج بحلول ترضي دول منطقة المغرب العربي، على أمل أن يكون هذا الاتحاد الفيدرالي وسيلة لتضييق الهوة بين دول شمال إفريقيا من جهة وفرنسا وحلفائها من جهة أخرى، وفي هذا الإطار جرت اتصالات بين تونس والمغرب الأقصى من جهة وفرنسا من جهة أخرى انتهت بقبول فرنسا للفكرة، الأمر الذي شجع تونس إلى إشعار كل من جبهة التحرير الوطني في الجزائر⁽⁴²⁾، والمغرب الأقصى للحضور إلى ندوة تتولى تنظيمها تونس في غضون الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر 1956، ففي الوقت الذي كانت فيه وفود الثورة الجزائرية تتوافد من العديد من عواصم العالم إلى تونس وكذا المغاربة بما فيهم الملك محمد الخامس، ثم جاء دور الوفد الخارجي الجزائري الذي يمثل الثورة الجزائرية في الخارج، الذين تنقلوا على متن طائرة مغربية للمشاركة في أشغال الندوة المذكورة سالفا، إلا أن الحظ لم يكن في صالحهم حيث قام

سلاح الطيران الفرنسي من تحويلها إلى الجزائر، وكان ذلك يوم 22 أكتوبر 1956⁽⁴³⁾.

وظنت السلطات الاستعمارية أن إلقاء القبض بهذه الطريقة على بعض قادة الثورة التحريرية ستضع حدا للعمل الثوري في الجزائر، ناسية ومتجاهلة، بأن كل الجزائريين ثوار، وأن الثورة مبدأ وعقيدة لدى كل جزائري، وليست وقفا على فرد أو مجموعة أفراد، بدليل أن الثورة واصلت زحفها إلى الأمام ولقنت لسانة فرنسا وقادتها العسكريين أروع الدروس في ميدان القتال والمعارك.

خلاصة الدراسة، يمكن القول بأن دعوة كل من وثيقة بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق مؤتمر الصومام 1956 إلى ضرورة تدويل القضية الجزائرية وجعلها ضمن أولويات السياسة الخارجية التي تنتهجها دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، لم يكن أمرا اعتباطيا ولا عشوائيا ولكنه كان عملا مدروسا يهدف إلى إخراج الثورة من طابعها المحلي الداخلي إلى طابعها الدولي، لأن الجزائريين كانوا يدركون حقا بأن نضالهم من أجل إزالة آخر حصون الاستعمار، مما كانت تسميه فرنسا بشمال إفريقيا أمرا مشروعاً، وأنه يتلقى لا محال دعماً خارجياً إذا أحسنوا تبليغ الرسالة الثورية لغيرهم، من محبي الحرية والسلام باختلاف معتقداتهم وانتماءاتهم، وبذلك سيكون بجوارهم

إخوانهم العرب والمسلمون في كل مكان بما في ذلك الشعوب الحرة وأحرار فرنسا وعقلائها ومفكريها وأحرار العالم، الجميع يشاركونهم في قضيتهم العادلة، وفي حالة إصرار السلطات الاستعمارية على قمع الزحف الثوري الذي اتخذته جبهة التحرير الوطني كوسيلة لإنهاء الوجود الاستعماري في الجزائر لن يؤدي ذلك إلا إلى المزيد من الاضطراب في المنطقة بكاملها من أقصاها إلى أقصاها، بغرض تحريرها من براثن الاستعمار.

إن إلحاح معلمي الثورة في وثيقتي، بيان أول نوفمبر على ضرورة تدويل القضية الجزائرية وتمسكهم في ميثاق مؤتمر الصومام بتقديم الدعم للدبلوماسية الجزائرية للمزيد من بذل الجهود على الساحة الدولية والدفع بعجلة تدويل القضية الجزائرية أكثر، بغرض حشد المزيد من عطف الرأي العام العالمي وعزل فرنسا عن المجتمع الدولي بما في ذلك حلفاؤها الطبيعيون، والمراد من هذا ضمان نجاح الثورة الجزائرية في مهمة تدويل القضية الجزائرية، وبذلك تزداد المكانة القانونية للمقاتل الجزائري وتؤهله ليكون محاربا شرعيا، وبذلك يتساوى مع الطرف الفرنسي من حيث المكانة القانونية، وبالتالي يجد

المجتمع الدولي نفسه مضطرا إلى تحمل مسؤولياته كاملة إزاء القضية ويعمل على تصفيتها.

وباكتساب المقاتلين الجزائريين صفة المحاربين في منظور المجتمع الدولي، فتحت الأبواب على مصارعها ليكون للثورة الجزائرية حق التمثيل في المنظمات السياسية الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة التي تسمح لجبهة التحرير الوطني بإيفاد وفد عنها يكون له حق الحضور كملاحظ في جلساتها العامة، هذا بالإضافة إلى تلقي الدعم المادي والمعنوي من الدول المناصرة للقضية الجزائرية والمنظمات الإنسانية.

ومن جهة أخرى فإن الوثيقتين لم تتجاهلا موضوع المفاوضات، إذ جاء في بيان أول نوفمبر بأن لجوء جبهة التحرير الوطني إلى العمل المسلح ليس هدفا بل هو وسيلة حتمية لا يمكن تفاديها طالما أن السلطات الاستعمارية الفرنسية متحجرة الفكر، لا تزال تنكر حق الجزائريين في أرضهم، ورغم ذلك جنح بيان أول نوفمبر إلى السلم باعتباره السبيل الوحيد والأفضل لفض النزاع القائم، لذا خاطب البيان فرنسا ودعاها للجلوس إلى طاولة المفاوضات وحل الأزمة بطريقة سلمية، حرصا من جبهة التحرير الوطني على الحفاظ على مبدأ السلم والأمن العالميين.

كما سار ميثاق مؤتمر الصومام على نفس الخط الذي انتهجه بيان أول نوفمبر ملحا هو الآخر على ضرورة اللجوء إلى

المفاوضات باعتبارها أسلوبا حضاريا لا يمكن تفاديه في مثل هذه المسألة لتوحيد الرؤى في جميع القضايا التي تحيط بمسألة الوجود الفرنسي في الجزائر وفض النزاع بصفة نهائية. وبمجرد بدء سريان أرضية مؤتمر الصومام في الميدان، بدأت ثمارها ترتسم في الأفق، وهذا بظهور شخصيات فرنسية بعثت بها السلطات الفرنسية إلى الجزائر تعرب عن استعداد الإدارة الفرنسية الدخول في اتصالات مع جبهة التحرير الوطني بقصد إيجاد حلّ للنزاع القائم بين الجزائريين وفرنسا، وكانت البداية في شهر جانفي 1956، إثر تشكيل حكومة في مولي، غير أنها لم تتجاوز مرحلة المناورات وجس نبض جبهة التحرير الوطني لعلها تتخلى عن الأهداف التي سطرته منذ انطلاق الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954، وبالطبع فإن الجبهة لم تتخل عن هذه الأهداف إلى أن تحققت كاملة من خلال مفاوضات ايفيان التي انتهت باعتراف فرنسا باستقلال الجزائر ووحدة الأمة الجزائرية ووحدة ترابها الوطني بما فيه الصحراء.

الإحالات الواردة في الدراسة

- 1 - أنظر، وثيقة بيان أول نوفمبر 1954.
 - 2 - المصدر نفسه.
 - 3 - مولود قاسم نايت بلقاسم، *جريدة الشعب* الصادرة بتاريخ 1979/10/31، العدد 4973، ص 11.
 - 4 - عبد الرحمن بن العقون، "الدبلوماسية في ثورة التحرير الجزائرية"، *مجلة أول نوفمبر*، العدد خاص 68، السنة 1984، ص 54.
 - 5 - فترة 54 - 56.
 - 6 - فترة 56 - 58.
 - 7 - فترة 58 - 62.
- 8-El Moudjahid, N° 04.
- أنظر نص البيان في *جريدة المجاهد* رقم 4 (باللغة الفرنسية).
- 9 - جمال قنان، "تشكيل الحكومة المؤقتة، نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني"، *مجلة الذاكرة*، العدد 4، السنة 1996، ص 11.10.
 - 1 - Khalfa Mameri, « Les Nations Unies face à la question algérienne, 1954-1962 », Editions S.N.E.D, Alger, 1969, pp.30-31.
 - 10 - أنظر وثيقة بيان أول نوفمبر، المصدر السابق.
 - 11 - المصدر نفسه.
 - 12 - أحسن بومالي
 - 13 - استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 - 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، بدون تاريخ، ص 153.
 - 14- علي بلحاثم، *مجلة الأصالة*، عدد خاص، صادر بمناسبة الذكرى الـ 20 لاندلاع ثورة 1954، الجزائر، 1974، ص 93.

- 15 - المجاهد، "تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة، حجج فرنسا تتحطم"، الصادرة بتاريخ 1957/9/5، العدد 10، ص 9.
- 16 - يتكون الوفد من عضوين اثنين هما السادة حسين آيت احمد ومحمد يزيد، أنظر كل من، خالفة معمري
ص 64 -71، وعبد الرحمن بن العقون، المرجع السابق، ص 54.
- 17 - مجلة أول نوفمبر، "تطور الدبلوماسية الجزائرية 1962.1830"، العددان 157، 158، السنة 1997،
ص 13.
- 18 - وهكذا كان باندونغ الباب الأول الذي انفتح أمام القضية الجزائرية في المجال الدولي أمام الثورة الجزائرية.
- 19 - المغرب، الجزائر، تونس. أنظر، إسماعيل العربي، "صفحة من نشاط جبهة التحرير الوطني" (تدويل القضية الجزائرية)، مجلة الباحث، مجلة تاريخية، دورية تصدرها مصلحة التاريخ للجيش التابعة للمدرية المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، الصادرة بتاريخ نوفمبر 1985، العدد 3، ص 32.
- 20 - جمال قنان، المرجع السابق، ص 11.
- أنظر أيضا، عبد الرحمن بن العقون، "الدبلوماسية في ثورة التحرير الجزائرية"، المرجع السابق، ص 54.
- 21 - المجاهد، الصادرة بتاريخ 11 /12/ 1961، ص 7.
- 22 - أعلنت 25 دول إفريقية وأسيوية، حضرت أشغال مؤتمر باندونغ في البيان الختامي للمؤتمر عن تضامنها مع الشعب الجزائري في حربه التحريرية ضد الاستعمار. أنظر،
Smaan Boutros Farajallah, « Le groupe Afro-Asiatique dans le cadre des Nations Unies », Librairie DROZ , Genève, 1963, p.99.
- 23 - المجاهد، "الجزائر في بغداد"، الصادرة بتاريخ 1961/9/11، العدد 104،
ص 4.
- 24 - نفس المصدر والصفحة.

- 25 - بعد ثلاثة أشهر من انعقاد مؤتمر باندونغ، تحديدا بتاريخ 26 جويلية 1955 أرسلت 14 دولة من الكتلة الإفريقية الآسيوية مذكرة إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة تلفت فيها نظره إلى ضرورة تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة التي ستعقد في الخريف من تلك السنة، وهذه الدول هي: حسب الحروف الأبجدية اللاتينية: أفغانستان، العربية السعودية، بورما، مصر، الهند، اندونيسيا، العراق، إيران، لبنان، ليبيريا، باكستان، سوريا، تايلاندا، اليمن. أنظر،
- Nations Unies, Document A/ 2924 et Add. 1. (Précité).
- 26 - علي بلحاتم، المرجع السابق، ص 93.
- 27 - يحي بوعزيز "ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين"، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، ص 182-183.
- 28 - عبد الرحمن بن العقون، المرجع السابق، ص 54.
- 29 - أحمد حمدي، "الثورة الجزائرية والإعلام"، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الطبعة الثانية، 1995، ص 117.
- 30 - نور الدين حاطوم، "أصالة الثورة الجزائرية"، مجلة الثقافة، نوفمبر ديسمبر 1984، العدد 84، ص 3736.
- 31 - أنظر وثيقة بيان أول نوفمبر، المصدر السابق.
- 32 - المصدر نفسه.
- 33 - المصدر نفسه.
- 34 - جمال قنان، المرجع السابق، ص 109.
- 35 - أنظر وثيقة بيان أول نوفمبر، المصدر السابق.
- 36 - المصدر نفسه.
- 37 - المصدر نفسه.
- 38 - عمار رخيلة، "البعد الإنساني في الثورة الجزائرية"، مجلة المصادر، الصادرة بتاريخ نوفمبر 2002، العدد 7، ص 54.

- 39 - المجاهد، "أربع سنوات عن الأحداث"، الصادرة بتاريخ 1/11/1958، العدد 31، ص 4.
- 40 - نفس المصدر والصفحة
- 41 - أنظر أرضية مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص 29.
- 42 - وافق قادة الثورة الجزائرية بتحفظ مبدأ المشاركة في ندوة مغربية لدراسة مكانزمات تأسيس الاتحاد الفيدرالي المغربي شريطة أن لا تثار في الندوة اقتراحات تلحق بالضرر للثورة ومستقبلها.
- 43 - تمكن سلاح الطيران الفرنسي بتأمر مع الطيار الفرنسي الذي كان يقود الطائرة، اعترض سبيل هذه الطائرة وأرغمها على الهبوط في مطار الدار البيضاء بالجزائر العاصمة على الساعة التاسعة من مساء يوم 22 أكتوبر 1956، وتم إلقاء القبض على أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وعددهم خمسة، هم كل من السادة: حسين آيت أحمد، وأحمد بن بلة، ومحمد بوضياف، ومحمد خيضر، إلى جانبهم مصطفى الأشرف.